

إعلان الدعوة العامة لنقل وخزن ومناولة منتوج زيت الوقود و / أو النفطاً بواسطة الناقلات من مينائي خور الزبير و/ أو ام قصر الى منطقة المخطاف (النقل البحري للمنتوج وخزنه ومناولته من الخزان العائم) المرقمة (SH/PT/2023/01)

تعلن شركة تسويق النفط (SOMO) إحدى تشكيلات وزارة النفط العراقية والكائنة في بغداد حي المعتصم مقابل مدينة العباب بغداد عن مناقصة لتنفيذ خدمات النقل والخزن والمناولة (النقل البحري بواسطة الناقلات الجوالية (Shuttle Vessels) للكميات المتوفرة للتصدير من منتوجي (زيت الوقود و / أو النفطاً) من مينائي خور الزبير و/ أو ام قصر الى الناقلات التي تعمل كخزانات عائمة في المياه العراقية - منطقة المخطاف وخدمات المناولة (STS) من و الى الناقلات التي ستعمل كخزان عائم) فعلى جميع الشركات المتخصصة ذات الخبرة في مجال النقل والخدمات البحرية والتي لديها الرغبة بالاشتراك بهذه الدعوة تقديم عروضها وفق الضوابط والشروط الآتية:-

أولاً: الضوابط العامة: -

1. سيتم الإشارة الى شركة تسويق النفط ادناه "بالطرف الاول" كما سيتم الإشارة الى الشركة المشاركة "بالطرف الثاني".

2. أن يكون العرض المقدم غير مشروط ونافذاً لمدة لا تقل عن (45) يوماً من تاريخ الغلق المذكور في الفقرة (د/12) أدناه مطبوعاً على نموذج مراسلة الشركة الرسمي موقعاً حسب الأصول ومختوم بختمها مدرجاً فيه (عنوان الشركة وأرقام الهواتف والبريد الإلكتروني) وموضحاً فيه اسم وتوقيع مقدم العرض وصفته الوظيفية في الشركة كأحد المسميات الآتية: -

- رئيس مجلس إدارة الشركة.
- المدير التنفيذي للشركة.
- المدير المفوض للشركة.
- او من تخوله الشركة (في حال تم تقديم العطاء من قبل مخول الشركة فانه يتطلب تقديم رسالة تخويل موقعة من قبل أحد المسميات اعلاه اضافة الى وكالة خاصة أصلية حديثة ومصدقة من كاتب العدل في حال تقديم العرض من قبل مخول عن الشركات العراقية، او ما يمثّلها للشركات الاجنبية على ان تكون مصدقة من السفارة العراقية في بلد تسجيل الشركة).

3. ترفق مع العرض المستمسكات التعاقدية الآتية: -

أ - تأمينات أولية تعادل (1%) من القيمة التقديرية من مبلغ العقد وفقاً للعرض السعري للشركة المقدمة للعطاء حسب المعادلة التالية: -

المحور الاول: خدمات النقل بواسطة الناقلات الجوالية: {الكمية العقدية اليومية* 184 يوماً * السعر (دولار امريكي/طن) * 1%}

المحور الثاني: خدمات الخزن والمناولة: {السعر اليومي * 184 يوماً * 1%}.

تقدم التأمينات الاولية على شكل اما (خطاب ضمان او صك مصدق أو سفتجة) حصراً في الحساب الجاري الخاص **بالطرف الاول** غير مشروط ونافذاً لمدة (90) يوم لصالح شركة تسويق النفط (سومو) صادر من أحد المصارف المجازة للعمل من قبل البنك المركزي العراقي وتقبل التأمينات وخطابات الضمان بعد ظهورها في المنصة الالكترونية التابعة للبنك المركزي العراقي استناداً الى اعمام البنك المركزي العراقي/ دائرة مراقبة الصيرفة بالعدد 282/3/9 في 2020/10/5.

ب- تعاد هذه التأمينات الى المشتركين الذين لم ترسو عليهم المناقصة وتصادر في حال نكول الشركة التي رست عليها المناقصة عن توقيع العقد خلال مدة اقصاها (15) يوماً من تاريخ رسالة الاحالة الى الشركة الفائزة كما تلتزم الشركة المحال اليها المناقصة وقبل توقيع العقد خلال الفترة المشار إليها أعلاه بإكمال التأمينات المذكورة في (أ) أعلاه الى ما يعادل (5%) من القيمة العقدية الكلية والتي تمثل مبلغ "كفالة حسن التنفيذ" على شكل خطاب ضمان كما جاء في

- (أ) اعلاه، على أن يكون خطاب الضمان غير مشروط و نافذ لمدة (90) يوماً بعد إنتهاء نفاذية العقد (قابل للتمديد وحسب الاعتبارات الواردة في الفقرة (4) من المادة السابع عشر (كفالة حسن التنفيذ).
- ج- شهادة تأسيس (تسجيل) للشركات العراقية المتقدمة للمناقصة صادرة من وزارة التجارة العراقية / مسجل الشركات وإجازة ممارسة المهنة، أسماء مؤسسي الشركة وعناوينهم وأرقام هواتفهم إضافة الى عناوين وأرقام هواتف كل من المدير المفوض والمحاسب القانوني للشركة او ما يمثّلها من الوثائق للشركات الاجنبية على ان تكون مصدقة من السفارة العراقية في بلد تسجيل الشركة.
- ح- على الشركات العراقية تزويد "الطرف الأول" بما يلي :-
- كتاب صادر من وزارة التجارة يؤيد حجب البطاقة التموينية عن صاحب الشركة المقدمة للطاء.
 - كتاب يؤيد سلامة الموقف الضريبي من الهيئة العامة للضرائب في العراق نافذ خلال عام 2022 أو ما يؤيد قيامها المضي بإجراءات التحاسب الضريبي بموجب كتاب من الهيئة المذكورة.
 - كتاب صادر من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية يؤيد شمول العاملين لدى الشركة الناقلة بأحكام قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المرقم (8) لسنة 2006.
- خ- السيرة التجارية لنشاط الشركة (Profile) التي تثبت قيامها بأعمال مماثلة وبخبرة لا تقل عن سنتين (2) في مجال النقل والخدمات البحرية و متضمنة رأسمالها وحسابها الجاري ورقم وحساب المصرف في العراق (للشركات التي لم يسبق لها التعامل مع شركة تسويق النفط)، مع نسخة من الحسابات الختامية مصدقة من مراقب حسابات مجاز رسمياً للعاملين الأخيرين.
- د- شهادة الكفاءة المالية مصدقة من مؤسسة مالية رصينة، على أن لا يقل رأس مال الشركة المتقدمة عن (2) مليار دينار عراقي او ما يعادلها بالدولار الامريكي.
4. يخضع العقد للقوانين والتعليمات العراقية النافذة حالياً والتي ستصدر مستقبلاً خلال فترة نفاذية العقد وتعتبر جزءاً منه.
 5. توقيع وختم جميع صفحات العطاء من قبل المدير التنفيذي للشركة او اي من الاشخاص المخولين بالتوقيع (ضمن المسميات المذكورة في 2 اعلاه) ويكون مقدم العطاء مسؤولاً عن أوراق العطاء المقدمة وفي حال تقديم العطاء بالبريد الالكتروني يجب ان تكون جميع صفحات العطاء مختومة وموقعة وبصيغة PDF.
 6. على الشركات الراغبة بتقديم عطاءاتها لهذه الدعوة ملئ (القسم الثالث/استمارة تقديم وثائق العطاء) من الوثيقة القياسية الخاصة بهذا الإعلان (وترفق ضمن وثائق العطاء) لغرض اعتمادها في تقديم العطاءات وعند التعاقد وحسب نطاق عمل هذا العقد و بخلافه يتم إستبعاد العطاء. **يحتوي الملحق (1) على نسخة من الوثائق المذكورة.**
 7. في حال عدم التزام "الطرف الثاني" بما تتطلبه الوثيقة القياسية يتم استبعاد عطاءه.
 8. في حال وجود اي استفسارات بخصوص الدعوة لدى الشركات المتقدمة ترسل على البريد الالكتروني الرسمي لشركة تسويق النفط (سومو) (info@somooil.gov.iq).
 9. تتحمل الشركة المحال عليها الدعوة أجور النشر والإعلان.
 10. على الشركات المشاركة إشعار "الطرف الأول" بكل تغيير يطرأ على عنوان الشركة المثبت على العطاء خلال مدة (7) أيام من تاريخ حصوله.
 11. ان "الطرف الاول" غير ملزم بقبول او طأ العطاءات وله الحق بعدم الإحالة أو إلغاء المناقصة دون تعويض "الطرف الثاني" ومثل هذا القرار يعتبر نهائياً وغير قابل للنقاش وملزماً لجميع المشاركين في المناقصة.
 12. **تقدم العروض كما يلي: -**
- أ - يتم تقديم العروض الفنية بصورة منفصلة عن العروض التجارية بمظاريف مغلقة ومختومة ومثبت عليها اسم ورقم الدعوة وتوضع في صندوق العطاءات المخصص للدعوة العامة اعلاه في مقر شركة تسويق النفط من قبل ممثل الشركة صاحبة العطاء والمخول من قبلها ولا تقبل العروض التي تقدم بعد التاريخ والتوقيت المحدد للغلق. كما يتطلب وكالة خاصة أصلية حديثة ومصدقة من كاتب العدل في حال تقديم العرض من قبل مخول عن الشركات العراقية، او ما يمثّلها للشركات الاجنبية على ان تكون مصدقة من السفارة العراقية في بلد تسجيل الشركة.
- ب - للشركات الراغبة بارسال عروضها الكترونياً، يتم استلام العروض الفنية والتجارية عن طريق البريد الالكتروني (marine.bidding@somooil.gov.iq) على ان تكون مرسلة بصيغة PDF محمية بكلمة مرور (Password) من قبل مقدم العطاء وترسل كلمة المرور على البريد الالكتروني (info@somooil.gov.iq) (حصراً) خلال فترة اقصاها (2) ساعة بعد الموعد المحدد للغلق. يجب ان تكون العطاءات مرسلة من خلال عناوين بريد الكترونية بنطاق الشركة الرسمي ولا تقبل العناوين البريدية ذات النطاقات المجانية.

ج - تتضمن العروض الفنية استمارة (Q88) للناقلات المرشحة للعمل، اذ ستعتمد المواصفات الفنية للناقلات المرشحة كأحد الأسس في تقييم العروض وتهمل العروض التي لا تتضمن المواصفات الفنية للناقلات.

د - يستمر تقديم العروض لغاية الساعة 12 ظهراً من يوم الخميس المصادف 2023/03/30 حسب التوقيت المحلي لمدينة بغداد وستهمل العروض المقدمة بعد تاريخ الغلق. وفي حال مصادفة يوم غلق المناقصة عطلة رسمية فيكون تاريخ الغلق في يوم العمل الذي يليه.

هـ - للطرف الأول الحق بإحالة نشاط النقل بواسطة الناقلات الجواله لينفذ من قبل شركة واحدة أو شركتين (بحدود 50% من الكميات المتاحة للتصدير أقل أو أكثر بقليل).

و - في حال عدم التزام مقدم العطاء بما تتطلبه الوثيقة القياسية بكافة اقسامها فانه يتم استبعاد عطاءه ويطبق هذا الشرط على الجهات الحكومية وغير الحكومية.

ثانياً: نطاق العمل: -

نقل الكميات المتوفرة للتصدير من منتوجي (زيت الوقود والنفثا) الواصلين بواسطة (الأنبوب والحوضيات/ عربات القطار) من مينائي خور الزبير و/ او ام قصر الى الناقلات التي تعمل كخزانات عائمة في المياه العراقية - منطقة المخطاف وخزن ومناولة (STS) هذه الكميات في المياه العراقية - منطقة المخطاف ، يتراوح معدل الكميات لمنتوج زيت الوقود (25,000) طن/يوم وكميات منتوج النفثا (5,000) طن/يوم قابلة للزيادة والنقصان وفق الكميات الفائضة عن الاستهلاك المحلي ومتطلبات العمل المحددة من قبل شركة تسويق النفط ومقسمة كالآتي:-

- منتوج زيت الوقود: - الواصل عبر الانبوب: (10,000) طن/يوم، والواصل عبر الحوضيات /عربات القطار: (15,000) طن/يوم.
- منتوج النفثا: - تتراوح الكميات الفائضة (5,000) طن/يوم، (150,000) طن/شهر.

ثالثاً: - عدد ومواصفات الناقلات المطلوبة لمنتوجي زيت الوقود والنفثا: -

لغرض تنفيذ خدمات نقل وخزن ومناولة الكميات المتوفرة للتصدير من منتوجي (زيت الوقود والنفثا) الواصلة بواسطة (الأنبوب والحوضيات) من مينائي خور الزبير و/ او ام قصر الى الناقلات التي تعمل كخزانات عائمة في منطقة المخطاف في المياه العراقية يلتزم "الطرف الثاني" بتوفير ما مبين أدناه والتي تمثل الحد الأدنى لمتطلبات العمل للكميات المشار إليها في المادة (ثانياً) أعلاه وللطرف الأول حق في إستبدال نوع الناقله بناء على الظروف التشغيلية خلال فترة سريان العقد:-

أ- المحور الأول: خدمات نقل منتوجي زيت الوقود والنفثا بواسطة الناقلات الجواله (Shuttle Vessels)

1- منتوج زيت الوقود: -

- ناقلات عدد (4) من نوع (LR1) بحمولة (40) ألف طن لكل منها وفق محددات قناة خور الزبير.
- ناقلات عدد (3) من نوع (MR) بحمولة (30) ألف طن لكل منها وفق محددات قناة خور الزبير.
- ناقلة عدد (1) بحمولة (30-40) ألف طن أو ما يكافئ هذه الحمولة بعدد من الناقلات الاخرى وفق محددات قناة خور الزبير.

2- منتوج النفثا: -

- ناقلة عدد (2) من نوع (MR) بحمولة (30) ألف طن لكل منها وفق محددات قناة خور الزبير، وتكون هذه الناقلتين ملائمة لنقل المنتوج من (الحوضيات والانبوب).

3- أن عمق قناة خور الزبير بحدود 10.4 م

- 4- يجب أن تكون مواصفات الناقلات الجواله مطابقة لشروط ميناء التحميل.

- 5- يجب أن تكون كافة الناقلات ملائمة لعمليات (STS) ومن حق "الطرف الأول" عدم قبول اي ناقلة غير مطابقة للمواصفات المطلوبة لأداء النشاط.
- 6- يجب أن تمتلك جميع الناقلات المستخدمة الشهادات الدولية التي تخولها للعمل بهذا المجال على أن تكون نافذة ومحدثة باستمرار.
- 7- في حال إنخفاض الكميات المشار إليها في ثانيا أعلاه، يحق "للطرف الثاني" إخراج أو تبديل نوع الناقلات الجواله بما يضمن نقل الكميات المتوفرة للتصدير وبموافقة "الطرف الأول" مع بقاء السعر العقدي لنشاط النقل بواسطة الناقلات الجواله دون تغيير.

ب- المحور الثاني: خدمات خزن ومناولة منتوجي زيت الوقود والنفثا بواسطة الخزانات العائمة (Floating Tanks)

العدد والمواصفات الخزان العائم: -

- أ- توفير ناقلة من نوع (VLCC) عدد (2) لخزن ومناولة منتوج زيت الوقود.
- ب- توفير ناقلة من نوع (Aframax) عدد (1) لخزن ومناولة منتوج النفط.
- ت- يجب ان يكون تاريخ بناء الناقله المرشحة للعمل كخزان عائم (Floating Tankers) بعد (01/11/2008).
- ث- ان تكون الناقلات المرشحة والجهات المالكة والشركات المشغلة لها غير مدرجة ضمن لوائح العقوبات الدولية (بموجب الرابط التالي: [OFAC Sanctions Lists | U.S. Department of the Treasury](#)) ، كما يجب ان لا تكون ضمن لائحة الناقلات الممنوعة من العمل من قبل "الطرف الاول"، يحتوي الملحق (2) على نسخة من القائمة المحظورة من قبل "الطرف الاول".
- ج- يجب أن تكون هذه الناقلات ملائمة للقيام بعمليات التحميل من الناقلات الجواله على جانبي الخزان العائم في آن واحد (لجميع أنواع الناقلات الجواله).
- ح- يجب أن يتوفر في كل خزان عائم ثلاث خراطيم لنقل المنتوج من الناقلات الجواله الى الخزان العائم، ويجب أن تتوفر كافة التحويلات اللازمة المناسبة للتحميل والتفريغ.
- خ- ان تكون مجهزة بكافة المعدات والتجهيزات اللازمة والمناسبة لعمليات التحميل والتفريغ.
- د- يجب ان تكون مصنفة ضمن احدى مؤسسات التصنيف العالمية المثبتة ضمن (Q88) الخاص بالناقلات.
- ذ- يجب ان تمتلك كافة الناقلات شهادات (IACS)، (SIRE) نافذة.
- ر- يجب ان تمتلك كافة الناقلات شهادة (H&M and P&I) صادرة من المنظمات العالمية المختصة.
- ز- يجب أن تمتلك جميع الناقلات المرشحة للعمل كخزان عائم (Floating Tankers) الشهادات الدولية التي تخولها لممارسة النشاط المطلوب على أن تكون نافذة ومحدثة باستمرار.
- س- يجب ان تكون كافة الناقلات مطابقة لمتطلبات السلامة والامان والبيئة وتحتوي على منظومة ومعدات مكافحة الحرائق والتلوث ومطابقة لمتطلبات المنظمة البحرية الدولية (IMO).

رابعاً: التزامات "الطرف الثاني": -

- 1- يلتزم "الطرف الثاني" بنقل وخزن ومناولة كافة الكميات الشهرية وفق أوامر التحميل المبلغة من "الطرف الأول".
- 2- يلتزم "الطرف الثاني" بوضع الناقلات المرشحة للعمل في هذا العقد تحت تصرف "الطرف الأول" طيلة فترة التعاقد لغرض قيامها بالنشاط في الزمان والمكان المطلوبين.
- 3- في حال رغبة الشركات المشترية المتعاقدة مع "الطرف الأول" في تأجير احدى ناقلات "الطرف الثاني" العاملة بموجب العقد بعد إكمال الحمولة المطلوبة من المشتري مشروطة بموافقة "الطرف الأول" التحريرية، على ان يلتزم "الطرف الثاني" بتوفير ناقلة بديلة عنها ومن نوع الناقله المستأجرة ويجب أن تكون جاهزة للدخول للعمل قبل مغادرة الناقله المستأجرة الى الشركة المشترية ويسري هذا الشرط في حال كانت هذه الحالة أثناء فترة العقد.
- 4- يلتزم "الطرف الثاني" بتوفير عدد كافٍ من الناقلات بالشكل الذي يضمن نقل وخزن كافة الكميات الشهرية المتاحة.

- 5- يلتزم "الطرف الثاني" بتنظيف الخزانات والمضخات وعلى نفقته الخاصة إستنادا الى رأي الفاحص الثالث المعين من قبل "الطرف الأول".
- 6- يلتزم "الطرف الثاني" بالمحافظة على المنتج من عمليات التلوث والتغير بالموصفات ويتحمل الأضرار الناجمة عن ذلك.
- 7- يلتزم "الطرف الثاني" بتبليغ ربان الناقله بالتوقيع على بوالص الشحن (B/L) للناقلات الجواله وحسب توجيهات "الطرف الأول".
- 8- في حال حدوث عطل أو خلل فني أو أي سبب يدعو إخراج الناقله المرشحة من الخدمة فإن "الطرف الثاني" ملزم بتوفير بديلا عنها خلال (48) ساعة بالشكل الذي يضمن إنسيابية عملية النقل والخرن والمناولة، لحين توفير ناقله جديدة بنفس المواصفات للناقلات المقبولة من قبل "الطرف الأول" وخلال مدة (10) أيام أو إصلاح الخلل الفني، وبخلافه يحق "الطرف الأول" تأجير ناقله ويستقطع المبلغ من مستحقات "الطرف الثاني".
- 9- يلتزم "الطرف الثاني" بإرساء ناقلاته على الرصيف الذي يحدده "الطرف الأول" بموجب أوامر التحميل.
- 10- يتحمل "الطرف الثاني" كافة الرسوم والاجور والعوائد اللازمة والتبعات المالية المترتبة على تنفيذ العقد بدأ من عملية تحميل المنتج من الحوضيات/الانبوب بواسطة الناقلات الجواله (Shuttle Vessels) ومناولة المنتج (STS) الى الخزانات العائمة (Floating Tankers) ومناولته (STS) الى ناقلات المشتري (Daughter Vessels).
- 11- يلتزم "الطرف الثاني" بإجراء كافة عمليات المناولة (STS) التي تخص فعاليات هذا المشروع حصراً، وفي حال وجود حاجة لأجراء هذه الفعالية خارج نطاق المشروع لأغراض تجهيز وقود او ارزاق إلخ، فيُشترط ان يكون بأشعار مسبق "للطرف الأول" وبإشراف ممثليه المتواجدين على متن الخزانات العائمة وعلى نفقة الطرف الثاني.
- 12- يلتزم "الطرف الثاني" بالإيعاز الى ربان كل ناقله من الخزانات العائمة بالتوقيع على وثائق قياس الكميات وحسب توجيهات "الطرف الأول".
- 13- يلتزم "الطرف الثاني" بممارسة اعماله بالنقاط البحرية المحددة من قبل "الطرف الأول".
- 14- يتحمل "الطرف الثاني" مسؤولية التأمين والتعويض عن إصابات العمل، لكادر "الطرف الأول" والمرابطة من الحميات على ظهر ناقلاته.
- 15- يلتزم "الطرف الثاني" بتهيئة وتسليم غرفة مالك الناقله "Owner's Cabinet" على كل خزان عائم لعمل لجان القياس والمعايرة من منتسبي "الطرف الأول" وكادر الفاحص الثالث إضافة الى توفير مكان مناسب وملئم على ظهر الخزانات العائمة (Floating Tankers) لغرض إقامة الكادر المذكور مع مسؤوليتها عن توفير وجبات الطعام الملانمة لمنتسبي "الطرف الأول" وبخلافه سيتم تطبيق الغرامات الجزائية بموجب الفقرة (2) من المادة (احدى عشر) أدناه.
- 16- يلتزم "الطرف الثاني" بتوفير خدمة الانترنت وكافة المتطلبات التي تسهل عمل لجان القياس والمعايرة من منتسبي "الطرف الأول" وكادر الفاحص الثالث على كل ناقله من الخزانات العائمة وبخلافه سيتم تطبيق الغرامات الجزائية بموجب الفقرة (2) من المادة (احدى عشر) أدناه.
- 17- يلتزم "الطرف الثاني" بتوفير وسيلة نقل بحري لمنتسبي "الطرف الأول" والفاحص الثالث ولأغراض إرسال العينات المأخوذة من الخزانات العائمة الى ميناء خور الزبير عند حاجة "الطرف الأول" إلى ذلك وبخلافه سيتم تطبيق الغرامات الجزائية بموجب الفقرة (2) من المادة (احدى عشر) أدناه.
- 18- يلتزم "الطرف الثاني" الذي يحال عليه نشاط الخزن والمناولة بتوفير وسيلة نقل بحري لمنتسبي "الطرف الأول" والفاحص الثالث ولأغراض إرسال العينات المأخوذة من الخزانات العائمة الى دولة الإمارات العربية المتحدة / الفجيرة عند حاجة "الطرف الأول" إلى ذلك.
- 19- الطرف الثاني ملزم بتوفير مسؤول الارساء يمتلك الشهادات العالمية للقيام بنشاط STS وبموافقة الطرف الأول وبخلافه يكون "الطرف الثاني" مخالاً بالتزاماته العقدية.
- 20- للطرف الأول خيار تفريغ الناقلات الجواله على ظهر ناقلات الشركة المشتري مباشرة، ويكون الطرف الثاني المسؤول عن نشاط الخزن والمناولة ملزم بعمليات الارساء والتحميل والاقلاع.

21- يلتزم "الطرف الثاني" بإجراء أي عملية خلط أو مزج للمنتوج على ظهر الناقلات حسب طلب "الطرف الأول" ولا يترتب على ذلك أي تكاليف مالية أخرى.

خامساً: - التزامات "الطرف الأول": -

- 1- تسديد مستحقات "الطرف الثاني" بموجب شروط الدفع المثبتة في البند (ثلاث عشر) من الاعلان.
- 2- تزويد "الطرف الثاني" بأوامر التحميل للناقلات الجواله وناقلات تصدير المنتوج الى ناقلات المشتري خلال (5) ايام قبل موعد التحميل، هذه الاوامر قابلة للتعديل حسب متطلبات عمل "الطرف الأول".
- 3- التعاقد مع فاحص ثالث للإشراف على عمليات قياس ومطابقة كميات المنتوج وحسب الاجراءات المتبعة في كافة نقاط التحميل والتفريغ وتعتمد قياسات الفاحص الثالث في حساب الكميات وتكون ملزمة للطرفين.

سادساً: - الكلفة: -

بموجب نطاق العمل والخدمات التي نص عليها هذا الاعلان يجب على "الطرف الثاني" أن يُقدم عرضه التجاري وفقاً لما يلي، وفي حال عدم التزامه فانه يتم استبعاد عطاءه:

- المحور الأول: خدمات النقل بواسطة الناقلات الجواله: يجب ان يكون السعر بصيغة (دولار امريكي/ طن).
 - المحور الثاني: خدمات الخزن والمناولة: يجب ان يكون السعر بصيغة (دولار امريكي/ يوم).
- 1- تعتمد بوليصة الشحن للناقلة B/L Net MT في دفع أجور الكميات المنقولة خلال فترة سريان العقد.
 - 2- يحق لـ "الطرف الأول" إعادة النظر بالسعر وفقاً لمعطيات السوق العالمي و/أو كلما دعت الضرورة الى ذلك.
 - 3- يمثل السعر العقدي لنشاط الخزن والمناولة سعر الخزائين من نوع VLCC وكافة الخدمات اللاحقة بها.

سابعاً: - القيمة التخمينية لكلفة العقد: -

الملاحظات	الكلفة التخمينية		النشاط	ت
	النفثا	زيت الوقود		
يشمل كافة كلف خدمات النقل من الأرصفة عبر الناقلات الجواله إلى الخزانات العائمة وبموجب الشروط المبينة في نطاق العمل والتزامات الطرف الثاني.	22.67 (دولار/طن)	20.61 (دولار/طن)	<u>المحور الأول</u> <u>(النقل بواسطة الناقلات</u> <u>الجواله)</u>	1
يشمل كافة كلف توفير الخزانات العائمة وخدمات الخزن في الخزانات العائمة والمناولة STS من وإلى الخزانات العائمة وناقلات الشركات المشترية وبموجب الشروط المبينة في نطاق العمل والتزامات الطرف الثاني.	63,006 (دولار/يوم)	153,720 (دولار/يوم)	<u>المحور الثاني</u> <u>(الخزن والمناولة)</u>	2

- العرض التجاري يجب ألا يتجاوز نسبة (±20%) من كلفته التخمينية المنصوص عليها أعلاه.
- في حال كان العرض المقدم اقل من 20 % من الكلفة التخمينية فـ "للطرف الأول" الحق بقبوله او رفضه وبما لا يخل بالمتطلبات الفنية في العقد.
- عند حاجة الطرف الأول إلى خزان عائم إضافي، يضاف 50% من السعر العقدي لنشاط الخزن والمناولة إلى سعره والعكس أيضاً يطبق.

ثامناً: - مدة العقد: -

- أ- مدة العقد (ستة أشهر) تبدأ من تاريخ المباشرة بنقل وخزن ومناولة منتوجي زيت الوقود والنفثا المقررة في 2023/05/01.
- ب- قابل للتمديد لمدة شهرين حسب خيار "الطرف الأول".
- ت- قابل للتمديد او التجديد لما زاد عن الشهرين باتفاق الطرفين وفقا للقوانين والتعليمات النافذة.
- ث- للطرف الأول الحق في إنهاء العقد على أن يقوم بإشعار الطرف الثاني بهذا القرار وقبل (30) يوم من تاريخ إنهاء العقد ولا يحق للطرف الثاني الاعتراض.

تاسعاً: - قياسات الكميات والاشراف على عمليات مناولة المنتوجات: -

ان كافة اجراءات القياسات الكمية والنوعية تتم وفقاً لنظام القياس والمعايرة العراقي (INC) والمرجعيات القياسية المعتمدة (API-MPMS) وباشراف الفاحص الثالث المعين من قبل شركة تسويق النفط، وتكون قياسات الفاحص الثالث نهائية وملزمة لجميع الاطراف.

- 1) يكون قياس الكميات في مينائي التحميل (خور الزبير و/أو أم قصر) كما يلي: -
تعتمد صافي الكميات المثبتة في بوليصة الشحن للناقلات الجواله (Shuttle Vessels) ككميات مسلمة الى الشركة الناقلة من مينائي خور الزبير و/ اوام قصر (بوحد الطن B/L Net MT)، ويتم اعتماد قراءة العدادات (ان توفرت) في حساب الكميات بشرط ان يكون الفرق بين قراءة العدادات وقياسات الناقلة ضمن نسبة السماح البالغة (±0.25%)، وبخلافه يتم اعتماد قياس الناقلة.
- 2) يكون قياس الكميات في منطقة المخطاف كما يلي: -
أ- قياس الكمية قبل التفريغ (Net Ullage before discharge) وتسمى Net Quantity arrived أي قبل علمية التحميل الجانبي (STS).
ب- قياس الكمية التي يتم تفريغها من خزانات ناقلات الـ Shuttle vessels إلى خزانات الـ Floater tanks حسب المعادلة (Quantity Arrived – OBQ) وتسمى Quantity discharged.
ت- نسبة السماح المقبولة بين (Net B/L MT – Net Quantity discharged) تكون بحدود (0.05%).
ث- يتم حساب الـ (مدور ROB) بشكل شهري لكل ناقلة جواله (Shuttle vessel) وتطرح لها الكمية الأولى (OBQ) من آخر رحلة لنفس الناقلة الجواله في الشهر السابق.
ج- يتم خصم آخر كمية (ROB) شهرياً من "الطرف الثاني".
- 3) يكون قياس الكميات المحملة على ناقلة المشتري في حال تمت مناولة المنتوج من الخزان العائم كما يلي: -
أ. يتم اعتماد كميات ناقلة المشتري (Daughter Vessel) المقاسة بعد تطبيق معامل (VEF) ككمية مصدرة، إذا كان الفرق بين قياسات ناقلة المشتري والخزان العائم ضمن نسبة السماح البالغة (±0.25%)، اما في حال تجاوز نسبة الفرق بين قياس الناقلتين نسبة السماح البالغة (±0.25%) يتم اعتماد (معدل) الكميات المقاسة بين (Floating Tanker) وقياسات الـ (Daughter Vessel) بعد تطبيق معامل (VEF). وتعتمد الكثافة المقاسة للخزانات التي تم ترشيحها للتفريغ من خزانات الـ (Floating Tanker) في حسابات نقل الملكية.
ب. في حال مناولة كمية اضافية من المنتوج من الناقلات الجواله بصورة مباشرة الى ناقلة المشتري تعتبر ككمية مكتملة لكميات الخزان العائم.
- 4) قياس الكميات في حال مناولة المنتوج من الناقلات الجواله (Shuttle Vessels) بصورة مباشرة إلى ناقلة المشتري (Daughter Vessel) كما يلي:
يتم اعتماد كميات (Daughter Vessel) المقاسة بعد تطبيق معامل (VEF) ككمية مصدرة، إذا كان الفرق بين قياسات ناقلة المشتري وقياسات الناقلات الجواله (Shuttle Vessels) ضمن نسبة السماح البالغة (±0.25%)، اما في حال تجاوز نسبة الفرق بين القياسين نسبة السماح البالغة (±0.25%) يتم اعتماد (معدل) الكميات المقاسة بين (Shuttle Vessels) وقياسات الـ (Daughter Vessel) بعد تطبيق معامل (VEF)، بشرط ان تتحمل الشركة الناقلة الفرق بين القياسين على اساس كل رحلة وليس شهري. وتعتمد معدل الكثافة المقاسة للناقلات الجواله في حسابات نقل الملكية.

5) في حال تم بيع احدى الشحنات وفقاً للآلية المبينة في الفقرة (3) من المادة (رابعاً – التزامات الطرف الثاني) اعلاه يكون قياس الكميات كما يلي:

- أ. إذا تم شراء كامل الشحنة لأحدى الناقلات العاملة كخزان عائم (Floating Tanker) واستئجار الناقل من قبل المشتري، تعتمد قياسات الخزان العائم في منطقة المخطاف ككمية مصدرية وتعتمد معدل الكثافة المقاسة لكافة خزانات الناقل، مع بقاء شرط مطابقة الكميات ولغاية تأريخ بيع الشحنة على ظهر الخزان العائمة.
- ب. إذا تم شراء كامل الشحنة لأحدى الناقلات الجواله (Shuttle Vessel) واستئجار الناقل من قبل المشتري، يتم اعتماد الكميات المقاسة في ميناء التحميل (خور الزبير و/او ام قصر) بموجب بوليصة الشحن الصادرة من ميناء التحميل والمصادق عليها من قبل الفاحص الثالث المعين من شركة تسويق النفط ككمية مصدرية وملزمة للطرفين باعتماد الكثافة المقاسة في ميناء التحميل والمثبتة ضمن وثائق الشحن الخاصة بالناقله (Shuttle Vessel) في حسابات نقل الملكية.

عاشراً: - مطابقة الكميات: -

عند نهاية كل شهر يقوم الفاحص الثالث بإعداد جداول المطابقة الشهرية في نقاط التحميل والتفريغ (خور الزبير و/ او ام قصر) - (عمليات STS بين Floating Tankers و Shuttle Vessels) - (عمليات STS بين Floating Tankers و Daughter Vessels) للكميات المسلمة الى الشركة الناقله في موانئ التحميل (خور الزبير و/او ام قصر) والكميات التي تمت مناوالتها الى الخزانات العائمة في منطقة المخطاف ومقارنتها مع الكميات المصدرية من قبل شركة تسويق النفط على ناقلات المشتري والكميات المتبقية على ظهر الخزانات العائمة والناقلات الجواله وفق بوالص الشحن ووثائق القياس معتمدة المصادق عليها من جميع الاطراف المعنية وبضمنها الفاحص الثالث للتأكد من سلامة اجراءات القياس وتحديد النقصات ان وجدت و حسب المعادلة التالية:

- مجموع صافي الكميات المسلمة في مينائي (خور الزبير و/ او ام قصر) يجب ان تساوي الموجودات.
- الكميات المسلمة = صافي الكميات المحملة حسب البوليصة (بوحد الطن B/L Net MT) + صافي الكمية المدورة من الشهر السابق (Shuttle Vessels Net ROB + Floating Tankers Net OBQ).
- الموجودات = صافي الكمية المباعة + صافي مجموع الكميات الموجودة على ناقلات "الطرف الثاني" (Shuttle Vessels Net ROB + Floating Tankers Net OBQ) لشهر التحميل.

اما في حالة وجود فرق بين صافي الكميات المسلمة في موانئ التحميل (خور الزبير و/ او ام قصر) والموجودات يتم تسوية هذه الفروقات كما يلي:

- 1) إذا كان الفرق بين صافي مجموع المسلم والموجود اقل من (+0.25%) يتم المصادقة على الحسابات ويعتمد رقم (Shuttle Vessels Net ROB + Floating Tankers Net OBQ) ككمية مدورة لدى الناقل للشهر القادم.
- 2) إذا كانت نسبة الفرق بين صافي المسلم والموجود أكبر من (+0.25%) تقوم الشركة الناقله بتعويض شركة تسويق النفط عن نقص الكميات وصولاً إلى (+0.25%) بالسعر التصديري المتفق عليه بين شركة تسويق النفط وزبائنها (المشتريون) خلال شهر التحميل، ويتم إستقطاع الفرق المذكور من أقرب فاتورة تقدمها الشركة الناقله.
- 3) في حال تمت مناولة المنتج بصورة مباشرة من الناقلات الجواله (Shuttle Vessels) الى ناقلات المشتري (Daughter Vessels) (حالة واحد او أكثر خلال شهر التحميل) وتجاوزت نسبة الفرق بين مجموع الكميات المسلمة الى الشركة الناقله في ميناء التحميل والكميات المفرغة على ناقلات المشتري نسبة (+0.25%) تتحمل الشركة الناقله مسؤولية فروقات القياس وصولاً إلى (+0.25%) بالسعر التصديري المتفق عليه بين شركة تسويق النفط وزبائنها (المشتريون) خلال شهر التحميل، ويتم إستقطاع الفرق المذكور من أقرب فاتورة تقدمها الشركة الناقله.
- 4) يقوم الفاحص الثالث باعداد جداول للمطابقة الشهرية لكافة الحمولات المنقولة التي تم مناوالتها الى الخزانات العائمة وبالمقارنة مع قياسات ناقلات المشتري والكميات المتبقية على ظهر الخزانات العائمة للتأكد من سلامة اجراءات القياس وتحديد الفروقات ان وجدت بعد اعتماد نسب السماح البالغة (+0.25%) لنقل وخزن ومناولة الكميات حسب الكميات المسلمة من موانئ التحميل (خور الزبير و/او ام قصر) الى الخزانات العائمة بموجب قياسات الناقلات الجواله قبل وبعد التفريغ.

5) في حال فصل نشاط النقل البحري عن نشاط خزن ومناولة المنتوجات لاي سبب من الاسباب فإن عملية قياس الكميات والمطابقات الشهرية تتم وفقا لاجراءات مطابقات الكميات المنقولة والمسلمة والمستلمة والمباعة للمنتوج وبالرجوع الى الجداول المعدة من قبل الفاحص الثالث وكما يلي:

- أ - يتم اجراء مقارنة شهرية لصافي الكميات المسلمة على ظهر الناقلات الجواله في مينائي التحميل (خور الزبير و/او ام قصر) مع صافي الكميات التي تمت مناولتها على ظهر الخزانات العائمة بموجب قياسات الناقلات الجواله (قبل وبعد التفريغ)، فاذا كانت نسبة الفرق اقل من (+0.05%) تعفى الشركة الناقلة من تعويض النقص ويتم المصادقة على الحسابات. اما إذا كانت نسبة الفرق أكبر من (+ 0.05%) تقوم الشركة الناقلة بتعويض شركة تسويق النفط عن نقص الكميات وصولا إلى (+0.05%) بالسعر التصديري المتفق عليه بينها وبين زبائنها (المشترون) خلال شهر التحميل، ويتم إستقطاع الفرق المذكور من أقرب فاتورة مستحقة للشركة الناقلة، ان فرق الكميات قبل وبعد التفريغ بموجب قياسات الناقلات الجواله تعتبر كمية مسلمة الى الخزانات العائمة.
- ب - يتم اجراء مقارنة شهرية لصافي الكميات التي تمت مناولتها على ظهر الخزانات العائمة حسب قياسات الناقلات الجواله (قبل وبعد التفريغ) في منطقة المخطاف مع صافي الكميات المصدرة على ناقلات المشتريين والكميات المتبقية على ظهر الخزانات العائمة، فاذا كانت نسبة الفرق اقل من (+0.25%) تعفى الشركة المسؤولة عن تنفيذ نشاط الخزن من تعويض النقص ويتم المصادقة على الحسابات وتعد الكميات المتبقية على متن الخزانات العائمة كميات مدورة للشهر اللاحق. اما إذا كانت نسبة الفرق أكبر من (+ 0.25%) تقوم الشركة المسؤولة عن تنفيذ نشاط الخزن بتعويض شركة تسويق النفط عن نقص الكميات وصولا إلى (+0.25%) بالسعر التصديري المتفق عليه بينها وبين زبائنها (المشترون) خلال شهر التحميل، ويتم إستقطاع الفرق المذكور من أقرب فاتورة مستحقة للشركة الناقلة.

احدى عشر: - الغرامات الجزائية: -

- 1) يتحمل "الطرف الثاني" اي غرامات تأخيرية او تبعات مالية قد تترتب على "الطرف الاول" في حال الاخفاق او التلكؤ في استلام ومناولة الكميات المرشحة الى منطقة المخطاف و/ او تحميلها وخزنها على الخزانات العائمة (Floating Tankers) او اي تأخير في عمليات المناولة على ظهر ناقلة المشتري يترتب عليه فرض غرامات تأخيرية على "الطرف الاول" او اي تقصير او خلل او ضرر ينتج عن هذه العمليات، ويتم استقطاع الغرامات المتحققة بذمة "الطرف الثاني" من أقرب فاتورة مستحقة.
- 2) تفرض غرامة على "الطرف الثاني" في حال عدم التزامه ببنود العقد وكالتالي:
- أ - في حال عدم التزام "الطرف الثاني" بالنقاط البحرية المخصصة لممارسة المهام المتعلقة بهذا الاعلان والتي يتم تحديدها من قبل "الطرف الأول" يتم فرض غرامة جزائية مقدارها (20,000 دولار امريكي/ يوم).
- ب - في حال عدم الالتزام بتعليمات السلامة والبيئة الدولية التي من شأنها ان تؤدي الى حدوث حالات من التلوث البيئي او الحاق الضرر الشخصي يتحمل "الطرف الثاني" كافة التبعات القانونية والمالية المترتبة عن معالجة هذا الضرر اضافة الى فرض غرامة مالية قدرها (5,000 دولار امريكي/ يوم) ولغاية ازالة مسبب الضرر.
- ج - عدم الالتزام بتوفير الخدمات التي نص عليها هذا الاعلان على سبيل المثال لا الحصر (توفير الانترنت وخدمات الاتصالات وتوفير اقامة ملائمة ووجبات الطعام المناسبة لممثلي لجان القياس المرابطين على متن الخزانات العائمة اضافة الى توفير قوارب لغرض نقلهم من والى الموانئ) تفرض على "الطرف الثاني" غرامة قدرها (500 دولار امريكي / يوم)
- د - في حال تم تشخيص سلوك سلبي او سوء تصرف او قصور في اداء الواجبات المناطة لفرد من طاقم الخزانات العائمة او كامل الطاقم، يلتزم "الطرف الثاني" باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستبدال ومغادرة الافراد المتورطين بهذا السلوك من طاقم الخزانات العائمة (فردا او كلا) خلال مدة اقصاها (10) ايام من تأريخ اشعار "الطرف الثاني" بهذا الخرق بموجب رسالة رسمية صادرة من قبل "الطرف الاول"، ويتحمل "الطرف الثاني" غرامات جزائية قدرها (3,000 دولار امريكي / يوم) عن كل يوم تأخير في المغادرة.
- 3) في حالة فشل "الطرف الثاني" في توفير الخزانات العائمة (Floating Tankers) المثبتة وفقا للعقد، يتم خصم غرامة تأخيرية للصيغة أدناه عن كل يوم تأخير

• **الغرامة التأخيرية للخران الواحد = (سعر العقودي للخرن والمناولة*0.5) * عدد ايام التأخير**

4) على "الطرف الثاني" اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها ان تجنبه التعرض الى الغرامات أعلاه لكونه وفي حال تجاوز مجموع كافة الغرامات (25%) من قيمة العقد، يحق "للطرف الأول" انهاء العقد ومصادرة كفالة حسن التنفيذ ويعد "الطرف الثاني" متلئاً في تنفيذ التزاماته التعاقدية بموجب انذار رسمي بذلك صادر من "الطرف الأول".

اثني عشر: - التامين: -

يقوم "الطرف الثاني" بتقديم بوليصة تأمين بحري صادرة من شركة التأمين الوطنية او شركة تأمين عالمية رصينة ومعترف بها دوليا صادرة لحساب شركة تسويق النفط تغطي كامل الكميات العقدية المبينة في المادة (ثانياً)، كما يجب ان تغطي بوليصة التأمين أي أخطاء بشرية صادرة من ممثلي "الطرف الثاني" والاضرار الناجمة عنها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإهمال والإخلال بالواجب القانوني). إضافة الى ذلك، يقوم "الطرف الثاني" بتقديم "فاتورة التأمين على الحياة" للتأمين على ممثلي "الطرف الأول" على متن الخزانات العائمة ضد اصابات العمل والتعويضات اللاحقة لها.

ثلاث عشر: شروط الدفع: -

1- يقوم "الطرف الأول" بتسديد (85%) من الفاتورة المقدمة من "الطرف الثاني" للكميات المصدرة المثبتة بموجب وثائق ومستندات الشحن الأصولية ويتم صرف متبقي المستحقات والبالغة (15%) بعد اجراء المطابقة الشهرية النهائية بين الكميات.

2- يقدم "الطرف الثاني" الوثائق المطلوبة لإتمام عملية الدفع ولا يتحمل "الطرف الأول" التبعات عن تأخير الدفع في حال عدم تقديم الوثائق المبينة أدناه:

• الفاتورة التجارية الاصلية، تتضمن (رقم وتاريخ الفاتورة، رقم الحساب المصرفي للشركة الناقلة، رقم العقد والكمية المنقولة بوحدة (Net MT)).

• بوليصة شحن بحري (لشحنات المحملة للشهر السابق).

• بوليصة تأمين بحري تغطي الكمية العقدية السنوية.

• أي مستندات أخرى يراها "الطرف الأول" ضرورية لآكمال متطلبات الدفع.

3- يتم صرف النسبة المحددة من الاجور المشار اليها اعلاه خلال (30) يوم عمل من تاريخ استلام الفاتورة الاصلية ومرافقاتها وكافة مستندات الشحن من قبل "الطرف الأول" شرط التزام "الطرف الثاني" بكافة بنود العقد.

4- يقوم "الطرف الأول" بتسديد الاجور المستحقة للشركة الناقلة (الدولار الأمريكي) لحساب "الطرف الثاني".

5- يتم استيفاء المبالغ المترتبة بذمة "الطرف الثاني" لأي سبب من الأسباب المثبتة في العقد من الاستحقاقات المالية الى "الطرف الثاني" للأشهر اللاحقة على أن يقوم "الطرف الأول" بإشعار "الطرف الثاني" بذلك.

6- في حال التلكؤ في تسديد الرسوم المستحقة للجهات الحكومية العراقية استنادا الى القوانين العراقية، يتم حصر هذه المبالغ واستقطاعها كاملة من الاجور المستحقة "للطرف الثاني".

أربع عشر: - القوة القاهرة: -

1- في حالة حدوث أي فعل من شأنه أن يعتبر قوة القاهرة في نظر القانون تجعل تنفيذ هذا العقد مستحيلأ يجب على الطرف الذي وقع تحت طائلة القوة القاهرة اشعار الطرف الاخر بذلك تحريراً خلال مدة لا تتجاوز (7) سبعة أيام تبدأ من تاريخ نشوء السبب ليعرض على الطرف الآخر لتقديم المقترحات اللازمة بصدد إيقاف تنفيذ العقد وإعادة تفعيله وتعويض فترة التوقف بمدد إضافية وخلال مدة لا تتجاوز (14) أربعة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب.

2- في حال استمرار القوة القاهرة لثلاث أشهر بشكل يجعل مصلحة الطرفين معطلة يتم الإتفاق بين الطرفين على صيغة توافقية متوازنة لانهاء العقد بالتراضي بعد تصفيته اصوليا ليكون الطرفين في حل عن التزاماتهما المترتبة على هذا العقد.

خامس عشر: - الاحكام العامة: -

1. يتحمل "الطرف الثاني" كافة التبعات المالية والقانونية الناتجة عن الاخفاق في تنفيذ التزاماته التي نص عليها هذا العقد.
2. "الطرف الأول" له الحق في انتهاء العقد والتعاقد مع طرف آخر إذا أخل "الطرف الثاني" في انجاز عمليات نقل المنتج بعد (7) ايام من اشعاره بذلك الإخلال وعدم اتخاذها الاجراءات الكفيلة لتجاوزه ويتحمل "الطرف الثاني" فرق البدلين.
3. لا يحق "للطرف الثاني" التعاقد من الباطن او احالة العمل على شركة اخرى أو مقاول ثانوي لتنفيذ اي من الأعمال المشمولة بهذا العقد كلاً أو جزءاً الا بموافقة تحريرية من "الطرف الأول" وبخلافه يحق "للطرف الأول" مصادرة كفالة حسن التنفيذ وإنهاء العقد، ويتحمل "الطرف الثاني" كافة التبعات المالية والقانونية المترتبة عن ذلك.
4. تنتقل مسؤولية المنتج الى "الطرف الثاني" عند استلامه على ظهر الناقلات الجوالية (Shuttle Vessels) في مينائي خور الزبير و/ اوام قصر ولغاية تسليمه على ظهر ناقلة الشركة المشترية، ويكون مسؤولاً عن سلامة الكميات المدورة (المتبقية) على ظهر الناقلات الجوالية والخزان العائم وخلوها من التلوث، وبخلافه يتحمل التبعات المالية عن ذلك وبالسعر التصديري لـ "الطرف الأول".
5. يلتزم "الطرف الثاني" بالقوانين العراقية والتعليمات النافذة بما فيها قوانين مكافحة التهريب والتلوث والسلامة المهنية ويتحمل "الطرف الثاني" كافة التبعات القانونية والمالية الناجمة عن هذا الاخفاق او أي خلل في عمليات النقل يؤدي الى حدوث الخروقات اعلاه.
6. يحق لـ "الطرف الأول" الغاء العقد ومصادرة كفالة حسن التنفيذ بالكامل في أي وقت خلال فترة تنفيذ العقد إذا ثبت أن هنالك مؤشرات أمنية سلبية عن "الطرف الثاني"، او ممارستها اي نشاط مخالف للقوانين والتشريعات الدولية داخل المياه العراقية مما قد يؤدي الى تعرض العراق أو "الطرف الأول" للمساءلة والعقوبات الدولية.
7. يتحمل "الطرف الثاني" مسؤولية القيام بأي اعمال تزوير المستندات/استخدام وثائق مزورة/غش أو تلاعب/ محاولة إفساد ذمم الموظفين ذوي العلاقة لإنجاز أعماله او أي أساليب غير سليمة من شأنها الإضرار بالمصلحة العامة وبخلافه يحق لـ "الطرف الأول" الغاء العقد ومصادرة كفالة حسن التنفيذ بالكامل وإتخاذ كافة الإجراءات القانونية وإدراج "الطرف الثاني" بالقائمة السوداء وينسحب هذا الإجراء على كافة العقود الموقعة معه.
8. يتم تطبيق القانون العراقي لمكافحة تهريب النفط ومشتقاته رقم (41) لسنة 2008 وأية تعليمات تصدر لاحقاً في حال ثبوت قيام "الطرف الثاني" بعمليات التهريب ويتم تحميلها كافة التبعات المالية والقانونية الناجمة عن ذلك.
9. يحق لطرفي العقد وبالاتفاق اجراء تعديل او اضافة اي بند الى بنود العقد وبموجب ملحق عقد ينظم لهذا الغرض ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من العقد.
10. يتم إستحصال الديون الحكومية المترتبة على "الطرف الثاني" إستناداً الى قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (56) لسنة 1977 أو أي قانون يحل محله.
11. لا تعتبر الظروف الأمنية السائدة في البلد سبباً أو عذراً لعدم التنفيذ أو الإخلال بالالتزامات الشركة الناقلة العقدية، خصوصاً إذا كانت الموانئ العراقية مستمرة بنشاطها التشغيلي.

سادس عشر: اجتماعات متابعة العمل والتدريب

لغرض التأكد من سير العمل بصورة فعالة وبسلاسة تامة ومعالجة أي عقبات تظهر خلال سير العمل في حينها، يتم عقد سلسلة من الاجتماعات الخاصة بمتابعة العمل وكما مبين ادناه:

- 1- (Kick-off Meeting): يقوم "الطرف الثاني" بعقد اجتماع (Kick-off Meeting) خلال مدة أسبوعين من تاريخ رسالة الإحالة و باتفاق الطرفين.
- 2- (Project Review Meeting): يتم عقد هذا الاجتماع خلال (8) اسابيع من تاريخ بدء نفاذية العقد (+/-) اسبوع واحد) ، ويتم تحديد موعد عقد الاجتماعات اللاحقة حسب المتطلبات التشغيلية للعمل.
- 3- (Video Conference meeting): يتم عقد هذا الاجتماع كلما دعت الضرورة الى ذلك.
- 4- بهدف زيادة معرفة موظفي "الطرف الأول" في مجال النقل البحري وكافة الامور المتعلقة بالناقلات يلتزم "الطرف الثاني" بإقامة دورات تدريبية تخصصية لما لا يقل عن (10) من موظفي "الطرف الاول" بواقع مجموعتين ومن شركات عالمية مختصة.

سابع عشر: - كفالة حسن التنفيذ: -

- 1- تعفى الشركات الحكومية العراقية من تقديم التأمينات الاولية وكفالة حسن التنفيذ وحسب التعليمات والقوانين النافذة، على ان تتحمل الشركة الحكومية الناقلة تبعات الاخفاق الشهري التي تقل عن (90%) في تنفيذ برامج التحميل الشهرية المبلغة من قبل "الطرف الأول"، وعلى ان تحسب نسب الاخفاق على اساس شهري من برامج التحميل الشهرية وللشركات الحكومية حصراً وحسب النسب الواردة في (3) ادناه وان يتم استقطاعها من الفواتير الشهرية لـ "الطرف الثاني".
- 2- يتم إعادة كفالة حسن التنفيذ (البالغة 5%) من القيمة التعاقدية الكلية لاجور النقل للكميات العقدية السنوية بحدها الاعلى) الى "الطرف الثاني" بعد استقطاع نسبة (1.5%) من كفالة حسن التنفيذ كتحميلات إدارية وبموجب السياقات المعمول بها في شركة تسويق النفط وكالاتي: -
 - أ- في حال قيامه بنقل ما نسبته (90%) من مجموع كميات برامج التحميل الشهرية في نهاية السنة والمبلغة من "الطرف الأول"
 - ب- التزامه بكافة الشروط العقدية الاخرى.
- 3- يتم استقطاع مبلغ من كفالة حسن التنفيذ حسب نسبة التنفيذ من مجموع الكميات المطلوب تحميلها شهرياً في نهاية السنة والمبلغة بأوامر التحميل إذا كانت نسبة التنفيذ (50%) ولغاية (90%) فيتم استقطاع نسبة (2.5%) من كفالة حسن التنفيذ لكل (1%) من كميات برامج التحميل غير المحملة.
- 4- يتم مصادرة كفالة حسن التنفيذ بالكامل إذا كانت نسبة التنفيذ أقل من (50%) لأسباب تعزى إلى "الطرف الثاني".
- 5- لا يتم تصفية العقد وإطلاق مبالغ كفالة حسن التنفيذ إلا بعد ورود تأييد براءة ذمة "الطرف الثاني" صادرة من الجهات التالية:
 - أ- دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال.
 - ب- الهيئة العامة للضرائب.وبخلافه يتم تطبيق تعليمات التحاسب الضريبي رقم (2) لسنة 2008 للعقود المبرمة بين جهات التعاقد العراقية والاجنبية والتعديل رقم (1) لسنة 2014 وأي تعليمات تصدر لاحقاً. ولا يتحمل "الطرف الأول" مسؤولية الفترة الزمنية التي تستغرقها الهيئة العامة للضرائب ودائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال في إكمال إجراءاتها اللازمة بتزويد "الطرف الثاني" ببراءة الذمة ولا بالأجور المصرفية المترتبة عن تمديد خطاب الضمان المصرفي.
- 6- تعاد المبالغ المستحقة لـ "الطرف الثاني" الى الحسابات المصرفية الخاصة به حصراً.

ثامن عشر: - تسوية النزاعات: -

تتم تسوية الخلافات والنزاعات التي يمكن أن تحدث جراء تنفيذ هذا العقد بصورة رضائية من خلال التفاوض بين ممثلي الطرفين المتعاقدين، وفي حال عدم التوصل الى إتفاق خلال مدة (30) يوم من تأريخ نشوء النزاع يتم اللجوء الى القضاء العراقي وتكون محاكم بغداد هي المختصة بالنظر في النزاعات الناشئة عن هذا العقد وأن القانون العراقي هو القانون والواجب التطبيق.

المرافقات: -

- 1- ملحق (1): استمارة تقديم وثائق العطاء.
- 2- ملحق (2): لائحة الناقلات الممنوعة.